قرطاس

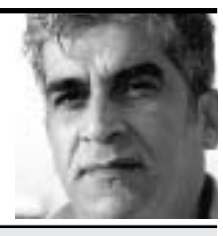

▪ أحمد عبد الحسين

قرعة

جلسة مجلس النواب أمس لم تكن للتصويت على رواتبهم أو مخصصات حماياتهم أو لشراء سيارات مصفحة لهم ولأبنائهم، ومع ذلك كان الحضور لافتاً. حضر ٢٥٠ نائباً، وهو عدد يمثل رقماً قياسياً في جلسة ليس للسادة النواب فيها مصلحة شخصية ضيقة.

عوّدنا السادة ممثلو الشعب أن يملأوا مقاعد البرلمان في الجلسات التي تناقش شؤونهم الخاصة، المتعلقة بالمال والامتيازات حصراً، لكنهم أمس جعلوها بيضة الديك وحضروا زرافات ليشهدوا جلسة استضافوا فيها رئيس الوزراء لمناقشة قانون البنى التحتية.

كان حضور المالكي مباركاً بدلالة قدرته على إيقاظ النائمين وتنبيه الغافلين وجمع المتنافرين واستدعاء المسافرين وتنشيط المتكاسلين وتحريض المتخاذلين، فجمعهم دولته في المبنى الذي اشتاقت مقاعده إليهم.

سبب حضور النواب واضح، فهم بين عدوّ للمالكي ومناصر له، أعداؤه كانوا حريصين على الحضور ليحرجوه بأسئلتهم أو على الأقل ليروه محرجاً بأسئلة زملاء لهم، وهذه فرجة لا تفوّت، أما أعوان المالكي ومناصروه فأتوا بكامل عددهم وعدتهم ليذبّوا عنه ويصدّوا أسئلة المغرضين وانتقاد الحاقدين.

وأحسب أن تجييشاً من قبل رؤساء الكتل سبق حضور هذا الحشد المبارك.

نائب من أهل الله قال للمدى "نحن نتمنى أن يحضر المالكي كل جلسات البرلمان لتكون أكثر تشويقاً ولنرى زملاء لنا لم نرهم منذ شهور عدة" !

وبرغم فرحنا بهذا الحضور العددي، إلا أن البرلمان يأبى إلا أن ينغص علينا هذه الفرحة، فحين أعلن عن بدء تسلم المداخلات والأسئلة الموجهة للمالكي، قررت رئاسة البرلمان أن تضع أسماء النواب الراغبين بالتداخل في وعاء ويتم سحب قرعة لانتخاب من يتكلم ممن لا يسعفه الحظّ بتوجيه سؤال لرئيس وزرائه.

غريب هذا الإجراء وغير عادل ولا يحقق معايير الشفافية (نعم .. السيد إبراهيم الجعفريّ كان حاضراً)، ورغم أن فيه عودة إلى مبدأ فقهي ينص على أن "القرعة عند كلّ أمر مشكل"، ونحن نعرف أن أغلب الحاضرين كانوا متفقهين، لكنْ كان يمكن تقديم أهل الاختصاص في الموضوع الذي عقد الاجتماع من أجله. وكان يمكن أن يصار إلى عقد جلستين لإغناء الموضوع، وكان يمكن أن يمدد وقت الاستضافة. كلّ هذه الحلول ممكنة وهي أفضل من مشهد ذكّرنا بقرعة الدور العراقي "التي حدثت بالمصادفة في نفس وقت جلسة مجلس النواب".

يبدو أن كلّ مقدراتنا بيد السيد المالكي الآن، حتى رؤية نوابنا وعودتهم من مصائفهم شرقاً وغرباً مرهونة بحضوره اجتماعاتهم. ولو كنت مكان السيد النجيفي لاتفقت مع المالكي. مادامت علاقتهما جيدة الآن. أن يستضاف رئيس الوزراء أسبوعياً لإعادة الحياة إلى برلمان لم يعد يثق فيه أحد بعد أن هجره ساكنوه.

بعيداً عن الهاشمي.. قريباً من القضاء

كانت قضية السيد الهاشمي منذ البداية قضية ذات بعد سياسي في المقام الأول، بدت معها محاولة التأكيد على البعد القضائي البحت للمسألة مجرد حديث طوباوي لا علاقة له بالواقع. ولكن ما يعنيني هنا، بعيدا عن السجال السياسي العبثي حول هذا الأمر، هو مجموعة علامات استفهام كبرى تتعلق بالأبعاد القانونية للقضية بوجه عام، وبأداء القضاء العراقي بوجه خاص. لقد قامت قيادة عمليات بغداد يوم 12/17/ 2011 بالإعلان من على قناة "الدولة" الرسمية عن عرض اعترافات بعض أفراد حماية السيد الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية، ولكن مؤتمرا صحفيا للناطقين الرسميين باسم وزارة الداخلية وعمليات بغداد، يعلن عن تأجيل بث الاعترافات "بناء على أمر مجلس القضاء الأعلى".

يحيى الكبيسي

وقد أعلن القاضي عبد الستار البيرقدار، الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى في المؤتمر أن "السلطة القضائية توصلت إلى وجوب عدم عرض اعترافات الشبكة الإرهابية وذلك لحين استكمال جميع التحقيقات الخاصة بقضايا المتهمين فيها"! طبعا لن نسأل في هذه المرحلة كيفية تحديد موعد لعرض الاعترافات من دون استكمال التحقيقات! ولكن ما يهمنا هو حضور الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء، وإعلانه أن السلطة القضائية هي من توصلت إلى ضرورة تأجيل عرض الاعترافات.

وبعد ٤٤ يوما، تحديدا يوم ٢٠١٢/١/٣١ جاء تصريح عن مجلس القضاء الأعلى يؤكد أن ثمة جلسة ترأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى وحضرها رؤساء الأجهزة القضائية ورؤساء المناطق الاستئنافية عقدت في ٢٠١١/١/٢٤ من أجل توضيح "بعض الحقائق القضائية التي يتناولها الإعلام بين الحين والآخر والتي غالبا ما تسبب خلطاً بين ما يخص عمل السلطات القضائية وعمل السلطات والجهات الأخرى"، ومن بين هذه القضايا عرض صور المتهمين واعترافاتهم بارتكابهم جرائم. وأن ثمة من يظن أن القضاء هو من أمر بنشر وبث هذه الاعترافات على شاشات القنوات الفضائية، وبين المجتمعون "أن هذا الظن خاطئ ولا يقوم على دليل لأن السلطة القضائية تتبع المبدأ القضائي كون المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، حيث لم نجد قاضي تحقيق أو هيئة قضائية قد أمر بنشر هذه الاعترافات وإنما السلطة التنفيذية أحياناً تبادر إلى نشر تلك الاعترافات عبر تصريحات بعض المسؤولين فيه، لأسباب ترتئيها ربما لتطمين الرأي العام". وعلامة الاستفهام الكبرى الأولى هي: إذا كان مجلس القضاء لا علاقة له بالأمر، فلماذا يحضر الناطق الرسمي باسم المجلس هذا المؤتمر، وهي المرة الأولى التي يحضر فيها الناطق الرسمي لمجلس القضاء الأعلى حفلا غوغائيا لاعترافات علنية، ويصرح هذا التصريح الذي يعني ضمنا أنه في حالة استكمال التحقيقات فسيتم عرض الاعترافات! وعلامة الاستفهام الثانية هنا أن بيان مجلس القضاء الأعلى جاء ليكذب "ظن" من يعتقدون أنه أمر ببث هذه الاعترافات. ولكن الأمر لم يكن "ظنا" بأي حال من الأحوال، وإنما تصريح رسمي موثق بالصورة والصوت عن الناطق الرسمي باسمه يؤكد فيه على دور للمجلس في عرض هذه الاعترافات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد كان هناك تصريح موثق بالصورة والصوت آخر لرئيس مجلس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢١ ردا على سؤال وجهته مراسلة "السي أن أن" حول مدى قانونية عرض الاعترافات الموجهة ضد السيد طارق الهاشمي عبر وسائل الإعلام، وتأثيرها على سير العدالة، قال بالحرف: "لم تعلن الاعترافات إلا بأمر قضائي... أنا لم أقم بنشره ولم أسمح بنشره حين التقيت مباشرة مع القضاة، وسألتهم: تسمحون؟ في البداية قالوا لا نسمح إلا بعد ٢٤ أو ٤٨ ساعة، بعد ٢٤، ٤٨ ساعة قالوا: نسمح. إذا، نحن لم نخالف وإنما انسجمنا مع قضائنا، ونحن نحترم القضاء". وقد كرر السيد المالكي هذا الكلام أكثر من مرة بعد ذلك، كما كرره أقطاب دولة القانون من بعده. وعلامة الاستفهام الكبرى هنا هي: لماذا يسمح مجلس القضاء، وقضاته من ورائه، للسلطة التنفيذية بالاطلاع على نتائج التحقيقات القضائية أصلا؟ وألا يعد هذا انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات، ولمبدأ استقلالية القضاء؟

والأهم أن بيان مجلس القضاء الأعلى لم يشر من بعيد أو قريب عن أن عرض الاعترافات بهذا الشكل يمثل انتهاكا صارخا للدستور والقوانين النافذة.

فهو انتهاك لأحكام المادة من المادة ١٧/أولا من الدستور العراقي التي تنص على أن: (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة).

و هو انتهاك لأحكام المادة ١٩/ خامسا وسادسا من الدستور اللتين نصتا على أن: (المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرة أخرى بعد الإفراج عنه، إلا إذا ظهرت أدلة جديدة). وأن لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية.

و هو انتهاك لأحكام المادة ٥٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ بفقراتها الثلاثة التي بينت على وجه التحديد الأشخاص الذين يمكن لهم حضور إجراءات التحقيق، واعتمدت مبدأ سرية الإجراءات التنفيذية.

و هو انتهاك لأحكام المادة القسم (١٩) من قانون إدارة السجون ومرافق احتجاز السجناء (المذكرة رقن ٢ الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة) لعام ٢٠٠١ النافذ التي نصت على أنه (عند نقل السجناء إلى سجن ما أو منه، يجب أن يكون تعرضهم لأنظار الجمهور في أدنى حد ممكن، ويجب اتخاذ الضمانات المناسبة لحمايتهم من الإهانة والفضول والتشهير بأي شكل كان).

وأحكام القسم ٢/٣٠ من القانون نفسه التي نصت على أن (يُفترض أن السجناء الذين لم يدانوا بعد أبرياء، ويُعاملوا على هذا الأساس).

وعلامة الاستفهام الكبرى الثالثة هنا هو: لماذا صمتت السلطة القضائية عن كل هذه الانتهاكات المنهجية، وتحدثت عن "اجتهادات" السلطة التنفيذية، بل حاولت إيجاد بعض المسوغات لها في ذلك؟

علامة الاستفهام الكبرى الثالثة تتعلق بأسباب رفض مجلس القضاء الأعلى نقل التحقيق والمحاكمة إلى مكان آخر، وهو ما تجيزه القوانين العراقية النافذة. فقد نصت المادة (٥٥ / ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ على أنه "يجوز نقل الدعوى من اختصاص قاضي تحقيق إلى اختصاص قاضي تحقيق آخر بأمر من وزير العدل أو قرار من محكمة التمييز أو من محكمة الجزاء الكبرى ضمن منطقتها إذا اقتضت ذلك ظروف الأمن أو كان النقل يساعد على ظهور الحقيقة".

كما أن القانون أجاز في المادة ١٤٢ "نقل الدعوى من اختصاص محكمة جزائية إلى اختصاص محكمة جزائية أخرى بنفس درجتها بأمر من وزير العدل أو بقرار من محكمة التمييز أو محكمة الجزاء الكبرى ضمن منطقتها إذا اقتضت ذلك ظروف الأمن أو كان النقل يساعد على ظهور الحقيقة". وكان يفترض نظرا للأجواء غير الصحية التي أحاطت بالقضية والتي لا يساعد على الوصول إلى محاكمة عادلة.، أن يقبل المجلس بنقل التحقيق والمحاكمة إلى كركوك ما دام هذه النقل سيؤدي إلى مثول المتهم أمام القضاء ومن ثم تحقيق الغرض الأساس الوصول إلى الحقيقة.

أما علامة الاستفهام الرابعة فتتعلق بملابسات إصدار الحكم، فقد أصدرت محكمة الجنايات المركزية في بغداد، الأحد، حكمين بالإعدام شنقا حتى الموت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ومدير مكتبه لإدانتهما بقضيتين، الأولى مقتل المحامية سهاد الخفاجي والثانية مقتل المجني عليه طالب بلاسم وزوجته سهام إسماعيل، حيث تم تغيير القاضي الذي تولى القضية منذ بدايتها في يوم إصدار الحكم، وسوغ الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء هذا الأمر بأن: "أسبابا روتينية وراء تغيير القاضي"! والسؤال هنا كيف استطاع القاضي الجديد، وخلال ساعات من استلامه القضية، ومن خلال مداولات لم تستمر أكثر من ساعة، إصدار حكم بالإعدام؟ والسؤال الثاني هو كيف تم الحكم على "المحرضين" المفترضين من دون الحكم على الفاعلين الأصليين؟ وكيف يتم الحكم بالإعدام على المعترف عليهم من دون الحكم على المعترفين الأصليين؟

وتبقى علامات الاستفهام هذه كلها غيض من فيض الاتهامات التي وجهها المشتركون في العملية السياسية جميعهم بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم، إلى القضاء في مراحل مختلفة من العملية السياسية، على انه قضاء مسيس، وقد جاء الاتهام ابتداء من أعلى هرم في السلطة، مرورا بالسلطة التشريعية والتنفيذية، وانتهاء بالنخب السياسية على اختلافها.

ففي يوم ٢٠١٠/٣/٤، صدر بيان عن مجلس الرئاسة يدعو السلطة القضائية إلى "المحافظة على حياديتها واستقلاليتها، كما يطلب من الجميع احترام استقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤونه وقراراته".

وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ اجتمعت الهيئة التمييزية السباعية المختصة بالنظر في الطعون الخاصة بهيئة المساءلة والعدالة وقررت أن النظر في الطعون "يتطلب وقتا لا ينسجم ولا يتناسب مع الوقت المحدد مع موعد بدء الحملة الانتخابية"، ومن ثم قررت بالاتفاق "إرجاء النظر في الطعن مع بقية الطعون المقدمة". وهنا قامت قائمة أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى رأسها السيد رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي واتهموا الهيئة التمييزية القضائية بشتى الاتهامات، وصولا إلى اجتماع ضم رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس القضاء الأعلى اتفقوا فيه على إلغاء هذا القرار متناسين مبدأ الفصل بين السلطات، وأن قرارات الهيئة التمييزية "قطعية وباتة" بموجب القانون!

كما اعترضت قائمة دولة القانون على قرار الهيئة التمييزية الانتخابية بشأن إعادة الفرز والعد اليدوي في انتخابات ٢٠١٠. فقد عدته القائمة "سابقة خطيرة تثير شكوكا وتساؤلات عن وجود تدخلات وضغوط سياسية وراء القرار"! وتعليقا على صدور مذكرتي اعتقال بحق الدكتور صفاء الدين الصافي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب قال السيد الوزير بتاريخ ٢٠١١/٧/٢١ أن مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه جاءت مخالفة للقانون! وأن ضغوطا سياسية مورست على القضاء العراقي "مما أفقده حياديته وأدى إلى صدور هكذا قرارات تعسفية"! ،وكان الصافي قد تحدث في ٢٠١١/٧/٩ وفي أول رد له على مذكرة إلقاء القبض بأنه "سيقاضي المحقق الذي أصدر قرار القبض عليه، وأنه سيرفع قضية تشهير ضد القاضي! وفي لقاء مع صحيفة الصباح الجديد في ٢٠١١/٨/٢ قال إن هذا الاستهداف "قد يكون لدائرة المالكي والأشخاص المقربين منه، وإثارة الموضوع كان الهدف منه المساس بالحكومة بأي شكل من الأشكال"! ثم فجأة أضحى القضاء مقدسا يحترم ولا يجوز اتهامه أو الطعن به.

وأترك الحكم لكم أخيرا، في ما يتعلق بأداء القضاء! وفي مدى احترام "الكافة" لسلطته!

حرية التعبير واصطدام الديانات

يعقوب الرفاعي

حرية التعبير عن الرأي لا تعني إطلاق العنان لوصف حالة ما وتقييمها حسب ما نشاء، فهذا نمط من التخلف الأخلاقي والعقلي والنفسي، كما أنها لا تعني تصادم الديانات والحضارات أو الثقافات؛ بل يجب أن تكون ذات بعد إنساني يدل على التحضر واحترام الآخر، بينما لو افترضنا أن التعبير عن الرأي وسيلة للطعن والنيل من الآخر وجرح كرامته والحط من منزلته والتحامل على هويته وثقافته ومعتقداته وتشويه صورته التاريخية ؛ فمعنى ذلك أن العالم قد عاد إلى زمن البدواة والتوحش حيث تسود عقلية العنف واستصغار واستضعاف الآخر.

فقد أعلنت جماعة من أقباط المهجر عن إنتاج فيلم سينمائي بعنوان "حياة محمد رسول الإسلام" الفيلم انتهى تصويره مؤخراً باستديوهات أمريكا، من إخراج سام باسيل، وكان من المزمع عرضه يوم ١١ سبتمبر/ الحالي، أثناء المحاكمة الشعبية لمحمد صلى الله عليه وسلم، في "اليوم العالمي لمحاكمة محمد"، التي دعت لها "الهيئة العليا للدولة القبطية" التي يترأسها عصمت زقلمة الذي يقدم نفسه على أنه رئيس الدولة القبطية المنتخب، وموريس صادق سكرتير عام الدولة، وتحت رعاية كنيسة القس المتشدد تيري جونز، بولاية فلوريدا الأمريكية. يتناول فيلم أقباط المهجر بشكل ساخر – وإباحي في أحايين كثيرة – تماما حياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويصفه بأوصاف يعف اللسان عن ذكرها خصوصا في علاقته بأم المؤمنين السيدة خديجة زوجته الأولى ثم بزواجه من أم المؤمنين السيدة عائشة. يبدأ الفيلم بمشهد اعتداء مجموعة من المسلمين المتطرفين في صعيد مصر على صيدلية لطبيب صيدلي مسيحي يشعلون فيها النيران مع تركيز على تواطؤ من رجال الشرطة وتسهيلهم لهؤلاء المتطرفين إتمام مهمتهم. كما يقدم الفيلم؛ الرسول عليه الصلاة والسلام في صورة سلبية تماما مع الكذب في ما يتعلق بوحي السماء برسالة القرآن الكريم. ثم ينتقل إلى الحديث عن بداية قصة حياة النبي محمد مستخدما ممثلا أميركيا يقدم الشخصية بكثير من الاستخفاف ثم يتحول إلى تقديم رسول الإسلام وصحابته على أنهم مجموعة من المتطرفين من هواة العنف والدماء.

إن إنتاج فيلم يتناول حياة نبي الإسلام واصفا إياه وصحابته بشتى الأوصاف المهينة؛ يدل على رواج عقلية الانتقام من الآخر لكن بأسلوب دراماتيكي، وهذه دلالة واضحة على استمرار الحرب الإعلامية ضد ثقافة الشرق، فالغرب يعيد مرة أخرى تطبيق نظرية توينبي وفق مقولة (الغرب غرب والشرق شرق) كما أنه يعيد إلى الذاكرة نظرية فوكوياما (نهاية التاريخ) عندما أعلن أن الحضارة الوحيدة الأصيلة التي سوف تبقى ولن تزول هي الرأسمالية الغربية بينما لن تصمد بقية الحضارات لأنها لا تملك مقومات البقاء؛ باستثناء الرأسمالية الغربية.

هذا هو صدام الحضارات؛ صراع ساخن بين الأمم والشعوب يرتكز على نظرية الأقوى المتوحش الذي يستهين بما سواه معتبرا العالم مغنما له، فلا حق للآخرين بالسيادة على حقوقهم ولا حق لهم بالاعتزاز بمعتقداتهم وثقافتهم.

إن الاحتجاجات الجماهيرية التي اجتاحت بعض بلدان العالم والتي ندد بواسطتها المحتجون بالإساءة لرسول الإسلام من قبل جماعة قبطية هو ردة فعل طبيعية، لأن الإساءة لمحمد ص تعتبر مساً بجميع المسلمين في العالم أجمع وتجريحا وهتكا لكرامتهم وتشويها لهويتهم.

الفيلم التشويهي الذي تم إنتاجه يأتي في إطار الحملة العالمية الشرسة التي تستهدف المسلمين وهويتهم متضمنة النيل منهم بشتى السبل، كما أنه يشكل دافعا لكل المتربصين بالمسلمين وحضارتهم لكي يمعنوا في مهاجمة الحضارة الإسلامية وهتك حرمتها واعتبارها حضارة مزيفة ومتخلفة، وهذا ما يخطط له أعداء الدين ويسعون لتحقيقه.

الأفق الضيّق للعقل العربي

علي حسين عبيد

الشخصية الواثقة القوية المستقلة، تُبنى كما يُبنى أي شيء آخر، تحتاج إلى أسس صحيحة، وتصميم صحيح، ومواد بناء سليمة، بمعنى غير مغشوشة، ثم تأتي الخطوة اللاحقة والأهم، وهي عملية البناء وسلامة هذه العملية من اللامبالاة والانحراف والضعف.

السؤال الذي يطرح نفسه غالبا، هل يتم بناء الشخصية العربية الإسلامية للفرد بصورة سليمة، تنطبق عليها الخطوات المذكورة في أعلاه؟، وهل تتوافر الظروف الملائمة لخلق شخصية واثقة مستقلة، قادرة على النأي بنفسها عن الانخراط في ثقافة القطيع؟، إن الإجابة يؤشرها كثير من ردود الأفعال والوقائع التي تظهرها الشخصية العربية الإسلامية، تجاه كثير من المواقف والأحداث، سواءً كانت خارجية أم داخلية، وسواءً كانت فردية أو جماعية.

لقد أثبتت الوقائع التاريخية المتتابعة، أننا لم نستطع أن نبني الفرد بالطريقة التي يجب أن تكون عليها شخصيته، كي تصمد أمام الاستفزازات التي تصدر من هنا أو هناك، ولعل الخطأ الأكثر وضوحا أن النسق التربوي في المجتمع العربي الإسلامي، ألغى شخصية الفرد وذوّبها في شخصية الجماعة (العائلة/ المجتمع)، فظهرت لنا هذه الشخصية تابعة مهزوزة متسرعة، تتأثر بسرعة، وتُستفز بسرعة، بالكلام والصورة والتصريح والموقف، وتندمج مع رأي الجماعة قبل التفكير باتخاذ رأي فردي مناقض أو مستقل حتى لو كان هو الصحيح.

كثير من الاحداث تؤكد ما ذهبنا إليه، فالإنسان لدينا يبدأ طفلا في أحضان أمه، ترعاه وتحميه، وكذلك يفعل الأب، ولكن المشكلة إن هذه الحماية والرعاية تستمر إلى عمر متقدم مع إلغاء متواصل لشخصية الابن أو البنت، لذا تبقى أو يبقى الطفل حتى بعد أن يشتدّ عوده تابعا إلى غيره، مع فقدان متواصل للرأي المستقل، لذا تنشأ شخصيته وتبقى تابعة لا رأي لها، تفضل رأي الجماعة، وتندمج مع القطيع، بل تخشى الخروج عليه.

من هنا نشأت الحكومات المستبدة، والحكام النمور، إذ تجده نمراً من ورق، يتنمّر على شعبه، ويذبحه ويسرق حقوقه ويستهين به، ولكن حين تهبّ عليه قوة بسيطة تطيح به من علياء عرشه لتؤكد انه ليس أكثر من نمر ورقي، كما أثبتت الوقائع القريبة مع كثير من الحكام العرب، لذا فالشخصية العربية الإسلامية الحاكمة أو المحكومة تفتقر لنزعة الاستقلال، والقناعة الفردية، مع اندماج آلي بالجماعة، وخوف أزلي من قول الرأي المعاكس للجماعة، أو إبداء الفعل المخالف، والسبب كما يتضح دائما، هو النهج التربوي السقيم الذي تبديه العائلة ثم المدرسة ثم المحيط الجماعي صعودا إلى المجتمع العام الذي يجهد نفسه لكي يقتل الفردية وقدراتها ويذيبها في بوتقة الجماعة التي تلغي الرأي والفعل الفردي.

بالنتيجة ينحسر أفق العقل للإنسان، ويبدو ذا مسار واحد تابع لا إبداع فيه ولا تجديد، ولا جرأة على الطرح الآخر الذي يختلف مع رأي الجماعة أو فعلهم، وبالنتيجة أيضا نحصل على مجتمع ذي عقل ضيق الأفق، تحكمه ثقافة القطيع، ويكون مستعدا للاستفزاز دائما، بل يستقبل الاستفزاز ويتعامل معه بسرعة لا تخطر على بال كما هو الحال مع المجتمع العربي الإسلامي.

بطبيعة الحال النخب المتصدرة تتحمل الجزء الأكبر لضيق أفق العقل العربي الإسلامي، وخضوعه شبه الدائم لثقافة القطيع، ونعني بالنخب، كل من يتصدر الثقافة والدين والسياسة والتعليم وسواه، أما الفرد فهو يأتي إلى الحياة ويدخل الساحة ليجد نفسه مكبلا بالجماعة وثقلها وأحاديتها وضيق آفاقها.

أما الدلائل عن هذه الشخصية العربية الإسلامية المهزوزة التي تقع غالبا تحت رحمة ثقافة القطيع، فهي كثيرة ومتتابعة، وغالبا ما تكون نتائجها مؤلمة ومؤسفة بل ومثيرة للهزء، كما حدث مؤخرا في التعامل مع الفيلم الغربي المسيء للمقدس الإسلامي، إذ هناك عشرات الأفلام ومئات الإساءات ضد الإسلام مرت مرور الكرام، ولكن حين يكون الاستفزاز والإعداد له حاضرا (بفعل الصراعات والحسابات الدولية/ وهو موضوع آخر سيحين الحديث عنه لاحقا)، فإن ثقافة القطيع تكون حاضرة أيضا، مع غياب للأفق الواسع للعقل، وضمور للرأي المتأني المستقل والتفكير الفردي المنطقي.